

السيد الرئيس،

ترحب منظمات ADHRB والأوروبية السعودية، بالبيان الصادر صباحا من قبل 9 مقررين، حول إنتهاكات السعودية لحقوق المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان، وتضمن هذه الخطوة الهامة، خصوصا مع جولات دعائية لولي العهد محمد بن سلمان والتضليل الذي تمارسه السعودية في مجلس حقوق الإنسان، ومع الإمتهان الممارس على كرامة الشعب، واضعة حقوق الإنسان في قاع إهتماماتها.

تشن السعودية حربا على المجتمع المدني أفرادا ومنظمات، ويعتبر نشطاء السعودية أحد أقل المجتمعات حضورا في أنشطة المجلس، ما يؤشر على الترهيب الممارس. فقد منعت سمر بدوي من السفر بعد مشاركتها في المجلس ومنعت لجين الهذلول من السفر بعد حضورها فقط للمراجعة الدورية لتقريره السعودية لاتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، ثم إعتقلت ووصمت مع عزيزة اليوسف وإيمان النفجان وأخريات بالخيانة وشوهوا عبر الاعلام الرسمي، وكذا الأم المسنة عايدة الغامدي، وقد تبدأ محاكمتهم كإرهابيين، ويستمر إعتقال النساء كنوف عبدالعزيز ومياء الزهراني ونعيمة المطرود ورقية المحارب والفتاة نور المسلم.

كما تستمر السعودية باستخدام القضاء لشرعنة القمع واستصدار أحكام الإعدام والسجن على المطالبين بالإصلاح والأطفال والمتظاهرين والنساء، وحاليا 8 أطفال مهددين بالإعدام في أي وقت، وعشرات البالغين بتهم غير جسيمة بعضها التظاهر، الملك سلمان هو من يتحكم بالقضاء.

تمارس السعودية تضليلا للجان المعاهدات الخاصة، فقد قدمت الكثير من المعلومات المضللة للجنة مناهضة التعذيب، في وقت لاتزال تمارس التعذيب الوحشي حتى على الأطفال، بالصعق الكهربائي والتعرية ونزع الأظافر، ما أدى لبعض حالات القتل، ويغطي التعذيب بسياسة الإفلات من العقاب. كما إنها وبعد تأكيدها هنا في مارس 2015 بأن عمر الطفل من لم يتجاوز 18 عاما، ردت على رسالة 8 مقررين في ديسمبر 2017 بأن تحديد عمر الطفل يتعلق بعلامات النضوج الحسية والمدروسة، وفي مارس 2018 وافقة مجلس الشورى المعين على تعديلات الحكومة (باعتبار سن الحدث المرتكب للفعل المعاقب عليه سن 15 عاما).

شكرا سيادة الرئيس.